المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/12/2014

Maroc: Ratification du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Le 24 novembre 2014, à la veille du second Forum mondial des droits de l'homme qui s'est tenu à Marrakech entre le 27 et 30 novembre 2014 les autorités marocaines ont ratifié le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture (OPCAT), donnant ainsi l'espoir de voir le pays s'engager sur la voie d'une réelle mise en œuvre des droits fondamentaux des personnes privées de liberté.

Devenant le 76ème État - le quatrième dans le monde arabe après la Tunisie, la Mauritanie et le Liban - à adhérer à cet important instrument du droit international, le Maroc devra mettre en place un mécanisme national de prévention (MNP) contre la torture. Cependant, si l'institution nationale des droits de l'homme marocaine, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), souhaite tenir ce rôle, il lui faudra se mettre rapidement en conformité totale avec les Principes de Paris.

L'entrée en vigueur de ce Protocole optionnel suppose en effet la mise en place, dans le délai d'une année, d'un mécanisme national de prévention (MNP) contre la torture, chargé de visiter tous les lieux de détention du pays sans aucune restriction et d'une manière inopinée. Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) revendique aujourd'hui ce rôle en raison, affirme t-il, de son expérience en matière de visite des lieux de détention.

Cependant une grande partie des défenseurs et des organisations de défense des droits de l'homme appellent à la mise en place d'un mécanisme totalement indépendant du pouvoir exécutif, constitué de personnalités reconnues pour leur engagement, ainsi que d'associations de défense des droits des détenus.

Ainsi, le président de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH) a récemment exprimé son refus que le CNDH soit institué en tant que mécanisme national considérant que « cette institution n'est pas totalement indépendante de l'influence de l'État ».

L'Association marocaine des droits de l'homme (AMDH), qui a boycotté le Forum de Marrakech pour protester contre « les manœuvres déployées contre les associations et les militants des droits humains » par les autorités, réfute également ce choix et considère que le CNDH reste une institution conservatrice qui agit avec « une grande diplomatie » avec les autorités.

http://fr.allafrica.com/stories/201412231381.html

Enfin, le Président de la Ligue marocaine pour la défense des droits humains (LMDDH) s'inscrit dans la même lignée, en rappelant que « le CNDH a été incapable de dévoiler les résultats des enquêtes entreprises sur des cas de torture ayant engendré des décès et n'a pas eu l'audace suffisante pour les porter devant la justice ».

Alkarama rappelle pour sa part que le CNDH est une institution établie par un Dahir royal - une décision souveraine et unilatérale du pouvoir exécutif représenté par la personne du Roi et considérée comme une norme supérieure à la loi votée par le Parlement - et est tenue à ce titre de consulter le Roi avant d'examiner toute question relevant de sa compétence, ou d'enquêter sur des violations graves des droits de l'homme. Ce mode de fonctionnement est en contradiction avec les Principes de Paris concernant le statut et le fonctionnement des institutions nationales des droits de l'homme (INDHs).

Un mécanisme national de prévention a un rôle déterminant à jouer pour lutter efficacement contre la torture et les mauvais traitements dans les lieux de privation de liberté et doit, à ce titre, jouir d'une marge de manœuvre illimitée et d'une totale indépendance vis-à-vis du pouvoir exécutif. Pour revendiquer ce rôle et être en mesure de le tenir d'une manière efficace, le CNDH marocain devra par conséquent se mettre en totale conformité avec les Principe de Paris.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال وأكاديمية التربية والتكوين في عرس حقوقي- تربوي

8/10891

محمد حمضي

«المغرب حدد اختياراته وتوجهاته والتزاماته من خلال بناء مجتمع تسوده الحرية والمساواة والديمقراطية والسلم كما ينص على ذلك دستور 2011 ، الذي يعتبر بحق ميثاقا لحقوق الإنسان ، تحدد ديباجته كما بنوده معالم الوطن الذي ننشد بنائه والمواطنين الذين نطمح الى تنشئتهم للقيام بمسؤوليات الغد القريب . لذا يجب أن نكون مقتنعين أن نشر وترسيخ قيم و ثقافة حقوق الانسان له ارتباط وثيق بالمنظومة التربوية المعتمدة ، ومدى تشبع الفاعلين الأساسيين فيها بالقيم السامية ، وهم الأساتذة الموكول إليهم مهمة تفعيل وتنزيل تلك المنظومة في انسجام وتناغم مع روح الدستور « . كان هذا مقتطف من كلمة قوية القتها سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وهي تشرف مساء يوم الخميس 18 دجنبر بالمركز الثقافي بتطوان ، رفقة عبد الوهاب بنعجيبة مدير أكاديمية التربية والتكوين لجهة طنجة \ تطوان على حفل تتويج الأندية الفائزة في المباراة الجهوية الأولى لنوادي حقوق الانسان بمؤسسات التعليم الثانوي التاهيلي .

بدوره توقف مدير الأكاديمية في كلمته بالمناسبة على ما جاءت به اتفاقية الشراكة التي تجمع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان والأكاديمية الجهوية ، والتي تهدف إلى نشر وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني في صفوف الناشئة . ولم يفته وهو يتحدث عن الخطوط العريضة لرؤيا 2030 للنهوض بالمدرسة المغربية الإشارة الى أنه من بين الأولويات التسعة التي سطرتها الوزارة هذه السنة وتتربع عرشها هناك أولوية « مدرسة الاحترام والمواطنة» . وفي هذا السياق اعلن عن « اتخاذ مبادرة مع شركائنا لتفعيل كل أندية حقوق الانسان والمواطنة وتقديم الدعم اللازم لترسيخ هذه القيم».

فقرات الحفل الحقوقي \ التربوي جاءت غنية بأنشطة نوعية. فقد تابع الحضور المدني والحقوقي والتربوي والرسمي الذي حج الى المركز الثقافي من أقاليم الجهة، شريطا يصور أهم الأنشطة التي نظمتها الأندية الحقوقية وهي تستضيف القافلة الجهوية لأندية حقوق الأنسان التي حطت بكل النيابات التعليمية مباشرة بعد انطلاق الموسم الدراسي الحالي . بعد ذلك تنوعت فعاليات هذه الأمسية الجميلة التي نالت اعجاب الجميع ، وأكدت بأن المدرسة المغربية خزان للطاقات والكفاءات الواعدة لو وجدت من يصقلها ، ولو تم تشذيب اغصان البيئة التي يتم انباتها بها ، (توزعت) بين المسرح والغناء كلها جاءت حاملة لرسائل حقوقية تنبذ العنف والكراهية والتمييز ، وتدعو للمساواة والتعايش . وفي هذا السياق كان للنداءات التي انجزها تلاميذ المؤسسات التعليمية بالجهة بمناسبة احتضان بلدنا للمنتدى العالمي لحقوق الانسان أواخر شهر نونبر وقعا قويا على الحضور حين صدح صوت تلميذ عاليا وهو يتلو نداء مؤسسته قائلا « نحن شباب الثانوية التاهيلية 3 مارس بجماعة سيدي رضوان بنيابة وزان نتوجه إليكم بهذا النداء الذي نعبر لكم من خلاله على قلقنا إزاء تنامي ظاهرة التطرف والتعصب والإقصاء ، الشيء الذي يتعارض مع القيم الانسانية الكونية والمواثيق الدولية التي تنص على احترام الحق في الانتماء والاعتقاد ، وتحث على التسامح والتعايش بين الشعوب والجماعات والأفراد « ، نداء لم يكن يعلم هذا التلميذ القادم من المغرب العميق بانه عندما كان يقراه ، كانت روح الشهيد عمر بنجلون الذي ذهب ضحية التطرف والتعصب، تحلق عاليا بمناسبة الحفل الحقوقي \ التربوي الذي تصادف مع حلول الذكرى 39 لاغتياله (18 دجنبر 1975) .

الستار أسدل على هذا الحفل البهيج بتوزيع مجموعة من الجوائز على الأندية الفائزة بالمباراة الحقوقية الجهوية ، وشهادات تقديرية على الأندية المشاركة في القافلة الجهوية ، وقد سجل الحضور بأن أهم الجوائز كانت من نصيب أندية حقوق الإنسان والمواطنة التي تشتغل بالمؤسسات التعليمية التاهيلية بالمغرب العميق ، وهو معطى له أكثر من دلالة .

الستار أسدل على هذا الحفل البهيج بتوزيع مجموعة من الجوائز على الأندية الفائزة بالمباراة الحقوقية الجهوية ، وشهادات تقديرية على الأندية المشاركة في القافلة الجهوية

تنوعت فعاليات هذه الأمسية الجميلة التي نالت اعجاب الجميع ، وأكدت بأن المدرسة المغربية خزان للطاقات والكفاءات الواعدة لو وجدت من يصقلها

من صميم

الأحداث

فقد زكريا المومني أعصابه بعد أن اتضح له أنه من المستحيل الحصول على مبلغ الخمسة ملايين يورو التي حاول ابتزاز البلد من أجل وضع اليد عليها، وشرع في الاعتداء المباشر والجسدي هاته المرة على كل من يرى فيهم صورة مغرب آخر غير المغرب الذي يروج له هو ومن يشغلونه.

هكذا تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي منذ أيام قليلة وبشكل مكثف الفيديو الذي يعتدي فيه المومني الملاكم سابقا المعارض المبتز حاليا، على ندوة حقوقية نشطها إدريس اليزمي في العاصمة الفرنسية باريس.

اعتداء لم يقتصر فيه المومني على مهاجمة اليزمي أو منظمي الندوة، بل امتد ليشمل أحد الحاضرين تجرأ وطلب من المومني أن يدع الندوة تنعقد في هدوء وأن يضع أسنلته فيما بعد.

تهديد بالضرب واعتداء لفظي واضح يكشف المأزق الذي يوجد فيه هذا الشاب الذي لم تكن كل الظواهر تؤهله للتحول إلى لعبة في أيدي جهات معادية للمغرب، بعد أن كان من أوائل الحاصلين على رخصة مأذونية وعلى أموال طائلة، قبل أن يصبح على النقيض من ذلك عدوا للبلد يطالب بالمزيد.

درس المومني هو درس لن ينتهي أبدا مفاده أن من يسري في عروقه دم الارتزاق لايمكنك أن تأمن جانبه مهما فعلت. .للأسف الشديد

مدير النشر: عبد الحكيم بدبع ▪ العدد: 3255 ▪ الأربعاء 24 دجنبر 2014 ▪ السنة الحادية عشرة ▪ رقم الإيداع القانوني 2002/84 ▪ الثمن: 3دراهم

لوبي الصبار واليزمي يحاول تمييع قانون الإرهاب

زيان استنكر الدفاع عن الانتحاريين و وهبي يدافع عن دور المحامي في قضايا الإرهاب

■ لكبير بن لكريم

1/3255

استنكر النقيب محمد زيان،الرأي الذي تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن مشروع قانون لتعديل مقتضيات متعلقة بمكافحة الإرهاب،الرامي إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب عبر إضافة مرادفات جديدة من قبيل "الدعاية" و"الترويج" مقترحا في هذا الإطار استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية

واستغرب زيان لكون المجلس الوطني لحقوق الانسان يعتبر الشك وتفتيش حقيبة شخص مشبوه فيه يريد اقتحام مكان عمومي مس بالحرية الشخصية،مضيفا " نتركه إلى أن يفجر المقهى أنذاك يمكن الحديث عن جريمة إرهابية"

ورفض زيان رأي المجلس،"وفي نفس الإطار، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استبدال عبارات "الدعاية"، "الإشادة" و"الترويج" المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 218-2 بمقتضى يجرم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية".

ودعا زيان في ذلك الأجهزة الأمنية التي تحمي الناس والمجتمع،إلى القيام بمهامها في العديد من الحالات الإرهابية المشبوهة من قبيل ايقاف والبحث مع الراغبين في الهجرة إلى بؤر التوتر بالشرق،والراغبين في الهجرة بدون التوفر على مبرر موضوعي ولا عقد عمل يدعو للسفر،حيث أنه في هذا الصدد قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال الرأي " وبهدف تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن المجلس يقترح أن يُدرَج في مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها ، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف"

وأكد زيان أن رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبحث فقدان الموضوعية والدور الوقائي للاجهزة التي تحمي المجتمع،وأن تفسيره ضيق،معلنا استغرابه من كون طلب المجلس يرفض محاكمة المشيدين بالارهاب والداعين إليه في قوله " إن الذي يدفع شخصا بالغا أو قاصرا مغررا به إلى ارتكاب أفعال ترهيب وتخويف وقتل بمبرر أنها طريق سهلة إلى الجنة" وشدد زيان على أن قانون الإرهاب يجرم وقائع وأفعال وإقرارات قبل وقوع الجريمة في حين أن راي المجلس لا يجرم ذلك إلى حين وقوع الأفعال الإجرامية،من قبيل الدخول لموقع إرهابي أو اقتراح ارتكاب أفعال إرهابية للدخول للجنة بالنسبة للعقول الضعيفة.

و من جهة أخرى قال حسن وهبي رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب إن راي المجلس بدوره يذهب إلى تقليص من دور سلطات المحامي،مطالبا أن تكون النصوص مضبوطة ومحددة وأن تكون ضيقة.

الصباح
يومية مغربية شاملة

اليزمي يقترح تعديلات على قانون الإرهاب

مجلس حقوق الإنسان اقترح تعريفا أدق لفعل الإرهاب واعتبر استغلال الأطفال ظرف تشديد

3-4568

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس (الثلاثاء)، رأيه بخصوص مشروع القانون رقم 86.14 بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وقد استند المجلس في رأيه على النصوص المرجعية الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدد من التوصيات والملاحظات الختامية الموجهة للمغرب من قبل هيات المعاهدات وأصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ليخلص إلى ضرورة ضمان كون صياغة القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب "دقيقة وغير تمييزية وغير رجعية الأثر ومتوافقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان".

واقترح مجلس اليزمي بهذا الخصوص، تضمين مشروع القانون مقتضى يعرف بشكل واضح هدف الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية في حدود النقطة الثانية من معايير استعمال عبارة الجرائم الإرهابية التي حددها المقرر الأممي الخاص السابق المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، التي تبرز أن الجرائم الإرهابية تستهدف "إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به"، عكس عبارة "أيا كان هدفها" التي تتضمنها صيغة مشروع القانون، وتتضمن من منظور المجلس، مخاطر الخلط على مستوى البواعث، والخصائص والأهداف بين الجرائم ذات الطبيعة الإرهابية، وبين الجرائم المرتكبة من طرف باقي المجموعات الإجرامية المنظمة.

واقترح المجلس أيضا، تفاديا لكل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إدراج مقتضى في مشروع القانون يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف".

ولجعل نطاق الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب قابلا للتطبيق على هذا المجال حصرا، دعا المجلس إلى تعديل الفقرة الأولى من الفصل 1-218 من القانون الجنائي، من أجل جعل صيغته مطابقة لموضوع الجرائم الإرهابية كما حددته الخصائص المقدمة من طرف المقرر الأممي الخاص السابق، فيما اقترح المجلس أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

ودعا مجلس اليزمي إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب عبر إضافة مرادفات جديدة من قبيل "الدعاية" و"الترويج" مقترحا في هذا الإطار استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية. وفي هذا الصدد يرى المجلس أن من المستحسن استلهام مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب والتي تعرف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفه "نشرا لرسالة أو وضعها رهن إشارة العموم بأي شكل آخر، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذه السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية". وفي السياق ذاته، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استبدال عبارات "الدعاية"، "الإشادة" و"الترويج" المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 2-218 بمقتضى يجرم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية. ويقترح المجلس استبدال عبارة "إقناع الغير" والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحا من الناحية المعيارية، وهما الدفع والتحريض، بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

هجر المغلي

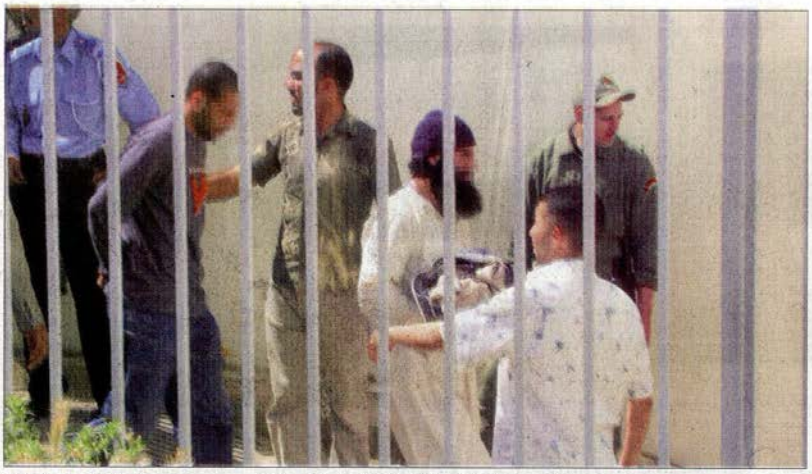

متهمون بأعمال إرهابية في طريقهم للمحاكمة (عبد المجيد بزيوات)

مازال بدوره ينتظر

عبد الله الكوزي

تزويج 35 ألف قاصر في 2013

ارتفاع كبير لعدد الزيجات في تسع سنين الأخيرة والأرقام المعلن عنها لا تترجم الواقع

4563-2

تفيد دراسة حديثة استمرار تزويج القاصرات دون السن القانوني، رغم أن الفصل 19 من مدونة الأسرة حدد السن القانوني للزواج في 18 سنة، بل ارتفاعا مريبا في عدد زيجات القاصرات، خلال السنوات التسع الأخيرة، الذي بلغ نسبة 91 في المائة، مسجلا في 2013 ما مجموعه 35,152 عقد زواج.

وجاءت هذه الإحصائيات في دراسة حول «الاعتداءات الجنسية على الأطفال» أنجزت بشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف» والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية أمان، وأشرفت عليها لجنة ضمت ممثلين عن وزارتي العدل والحريات والصحة إلى جانب المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان و«اليونيسيف».

واعتبرت الدراسة أن الفتيات اللواتي يبلغن 17 سنة هن الأكثر تعرضا لهذا الزواج، حيث تم تسجيل 28.886 حالة في 2013، مقابل 97 حالة لفتيات في سن 14 سنة وذلك خلال السنة نفسها، وتصل نسبة زواج القاصرات في المجال القروي 51 في المائة مقابل 48.21 في المائة داخل المدن.

الأرقام التي حملتها الدراسة حول زواج أكثر من 35 ألف قاصر خلال 2013، لا تعكس الواقع، ولكن فقط جزءا منه لأن الرقم الحقيقي لزواج القاصرات أكثر بكثير خاصة في البوادي وبعض المناطق النائية والتي تعتمد في إبرام الزيجات على الفاتحة فقط. كما تفيد أن نسبة قبول الآباء بتزويج بناتهم دون السن القانوني، بلغت حوالي 85 في المائة في 2013، فيما تعدت هذه النسبة 91 في المائة خلال 2010.

وأفادت الدراسة التي وضعت زواج القاصرات ضمن الاعتداءات الجنسية على الأطفال، أن ما مجموعه 11. ألفا و599 حالة عنف جنسي تتم تجاه القاصرين أغلبهم من الفتيات بعدد وصل إلى 8129 بين سنتي 2007 و2012، كما مثل العنف الجنسي الممارس على الأطفال 26 بالمائة من مجموع حالات العنف المسجل لدى وزارة العدل والحريات بين 2010 و2012.

وتشير الدراسة إلى أن المعطيات ما زالت قليلة جدا، تخص مظاهر أخرى للاستغلال الجنسي، لأغراض تجارية تشمل الاتجار في الأطفال بغرض الاستغلال الجنسي وبغاء الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة وفي المواد الإباحية، مشيرة كذلك إلى أن الاستغلال الجنسي على الأنترنت وتداول صور الاعتداء الجنسي على الأطفال يعرف تناميا بالنظر إلى استعمال واسع النطاق وغير آمن للأنترنيت والهواتف المحمولة، يسهل وصول المعتدين الجنسيين للأطفال.

وحول أسباب تعرض الأطفال للعنف الجنسي، قالت الدراسة إن الفقر والتفكك الأسري والميزانية الهزيلة المخصصة لحماية الأطفال التي لا تتعدى 2 بالمائة من ميزانية الدولة، أسباب من بين أخرى تساهم إلى جانب تزايد أعداد أطفال الشوارع وداخل السجون والمؤسسات، على أن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من أكثر المعرضين للاعتداءات الجنسية.

كريمة مصلي

مسيرة احتجاجية ضد تزويج القاصرات (أرشيف)

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

1/49 48

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدقق مفاهيم الإرهاب

يوصي بمنع المغاربة من الالتحاق بالمنظمات الإرهابية وبفرض عقوبات مشددة على الملتحقين

3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدقق مفاهيم الإرهاب

يوصي بمنع المغاربة من الالتحاق بالمنظمات الإرهابية وبفرض عقوبات مشددة على الملتحقين

■ فاطمة الزهراء جبور

كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن رأيه الاستشاري بخصوص مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلق بمكافحة الإرهاب، مقترحا العديد من التوصيات التي تهدف إلى منع المغاربة من الالتحاق بالمنظمات الإرهابية، وفرض عقوبات مشددة في حق الملتحقين بتنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية داخل أراضي المغرب أو خارجها، حيث أوصى في رأيه الذي أعده بناء على طلب من مجلس النواب، وتفعيلا لمذكرة التفاهم المبرمة بينهما بتاريخ 10 دجنبر،الشرع المغربي بأن يدرج مقتضى ضمن المشروع ذاته، يكرس "اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية" بمثابة "ظرف تشديد"، والتي اعتبرها " تبرز أن الجرائم الإرهابية تستهدف إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به".

كما أكد رأي المجلس على ضرورة أن يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى، أو مواد سامة و خطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف".

وبهدف تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن المجلس يقترح أن يُدرّج في مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف".

ومن جهة أخرى ، دعا المجلس إلى تعديل الفقرة الأولى من الفصل 1-218من القانون الجنائي، من أجل جعل صيغته مطابقة لموضوع الجرائم الإرهابية كما حددته الخصائص المقدمة من طرف المقرر الأممي الخاص السابق، واقترح أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

كما دعا إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب عبر إضافة مرادفات جديدة من قبيل "الدعاية" و"الترويج" مقترحا في هذا الإطار استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية. وفي هذا الصدد يرى المجلس أن من المستحسن استلهام مقتضيات المادة 5من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب والتي تعرف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفه "نشرا لرسالة أو وضعها رهن إشارة العموم بأي شكل آخر، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذه السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية".

وفي نفس الإطار، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استبدال عبارات "الدعاية"، "الإشادة" و"الترويج" المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 2-218 بمقتضى يجرم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية.

كما يقترح المجلس الوطني استبدال عبارة " إقناع الغير" والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحا من الناحية المعيارية وهما الدفع والتحريض بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Loi antiterroriste

Le CNDH impliqué

● Les députés recourent au CNDH avant de voter les amendements de la loi anti-terroriste. La condamnation des associations forme l'une des questions les plus délicates.

1973-97

La commission de la législation au sein de la Chambre des représentants a jugé bon d'ajourner son adoption des nouvelles mesures qui seront incluses dans la loi anti-terroriste. Les membres de la commission ont décidé à l'unanimité de saisir le CNDH (Conseil national des droits de l'homme) avant de se mettre d'accord sur les amendements à apporter au projet qui durcit les sanctions envers les membres des groupes classés comme terroristes par le gouvernement. La loi projetée qui a été déposée en septembre dernier au Parlement a renforcé le cadre légal relatif à la répression des actes terroristes, avec trois nouveaux crimes portant atteinte aux intérêts du Maroc, lesquels seront approuvés et englobent les

associations. L'avis attendu du CNDH sera, pour sa part, déterminant dans l'évaluation des garanties à un procès équitable pour les personnes suspectes ainsi que le respect des droits de la défense. Il est à souligner que le projet de loi 86-14 apporte plusieurs changements à la loi et au Code de procédure pénale avec pour souci de suivre les modes d'actions des groupes terroristes. La révision légale vise également la tentative de rallier les organisations terroristes même si «*les actes terroristes ne visent pas à porter préjudice au Maroc ou à ses intérêts*», comme l'indique le nouvel article 281 du Code pénal. La version actuelle du projet sanctionne les auteurs d'actes terroristes par des peines allant de cinq à quinze ans et une amende de 50.000 à 500.000 DH. Le volet le plus délicat de la loi reste sans aucun doute celui lié aux associations qui sont reconnues comme faisant partie des réseaux terroristes. La révision impose en plus de la dissolution des associations qui enrôlent des Marocains, que les dirigeants de ces entités soient aussi soumis à une série de mesures de sûreté prévues par la loi pénale. Des mesures qui devraient en principe renforcer la compétence des juridictions marocaines, lesquelles seront désormais habilitées à prononcer des peines privatives de liberté contre «*tout Marocain ou étranger qui, hors du territoire du royaume, a commis comme auteur, co-auteur ou complice, une infraction de terrorisme*», insiste le version soumise au CNDH. ●

PAR **YOUNÈS BENNAJAH**
y.bennajah@leseco.ma

«Apologie du terrorisme», une notion trop vague pour le CNDH

Le projet de loi antiterroriste doit mieux définir ce terme et notamment certaines infractions comme « l'apologie du terrorisme » afin d'éviter les dérives, estime un mémorandum du CNDH.

Saisi par la Chambre des représentants le 16 décembre, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présenté son avis sur le projet de loi n°86-14 sur la lutte contre le terrorisme. Celui-ci, adopté en conseil de gouvernement en septembre dernier vient modifier et compléter la législation existante, notamment en ce qui concerne le ralliement aux camps d'entraînement terroristes à l'étranger, afin de répondre au problème des centaines de Marocains partis combattre pour Daech ou d'autres groupes terroristes en Syrie et Irak.

Un projet de loi qui vient compléter un texte déjà critiqué

Avant de livrer ses recommandations, le CNDH pointe d'ailleurs la loi antiterroriste n°03-03, promulguée au lendemain des attentats de 2003, et rappelle que cette dernière a été critiquée par plusieurs institutions internationales, notamment le Comité contre la torture et le Groupe de travail sur la détention arbitraire de l'ONU. Les critiques concernent, faut-il le rappeler, les gardes à vue trop longues (96 heures renouvelables deux fois) et sans que les personnes interrogées puissent être assistées d'un avocat, et surtout, « la définition vague du crime de terrorisme », comme dans ce rapport du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU.

Des définitions trop vagues

Une imprécision que l'on retrouve encore, selon le conseil, dans plusieurs articles du nouveau projet de loi. En se basant sur les multiples recommandations de l'ONU, ainsi que les conventions et traités sur les droits de l'Homme ratifiés par le Maroc, mais aussi sur les législations antiterroristes de 5 « pays démocratiques avancés » en Europe, préconise de « définir le plus étroitement possible les éléments constitutifs des infractions terroristes ».

Ainsi, le CNDH explique que le premier article du texte ne fait pas la distinction entre les groupes criminels (dont l'objectif est le profit) et les groupes terroristes, rappelant que selon un rapport de l'ONU, les infractions terroristes doivent avoir pour objet « de semer la terreur, d'intimider une population ou de contraindre un gouvernement ou une organisation internationale à accomplir un acte ou à s'abstenir de le faire ».

http://telquel.ma/2014/12/23/apologie-du-terrorisme-notion-trop-vague-cndh_1427446

Endoctrinement n'est pas terrorisme

De même, alors que le texte punit de 5 à 15 ans de réclusion « le fait de recevoir ou de tenter de recevoir un entraînement » pour le terrorisme, le conseil propose de mieux définir cet entraînement.

Pour tomber sous le coup de la loi, le conseil estime que l'entraînement en question doit inclure « la fabrication ou l'utilisation d'explosifs, d'armes à feu ou d'autres armes ou substances nocives ou dangereuses » mais aussi l'enseignement de « techniques spécifiques en vue de commettre une infraction terroriste ». Pas question pour le CNDH d'interdire à un Marocain de se rendre sur un site où ont lieu des formations − ou endoctrinements − purement idéologiques, au nom du droit à circuler librement garanti par l'article 24 de la Constitution.

L'infraction « d'apologie du terrorisme » dénoncée

Autre imprécision dénoncée par le CNDH, celle de l'infraction « d'apologie du terrorisme », dont est accusée le journaliste Ali Anouzla pour avoir publié un article qui contenait un lien vers une vidéo d'Aqmi. Le Conseil se dit « préoccupé » parce que ce projet de loi élargit « la portée du crime d'apologie en y ajoutant d'autres synonymes (propagande, promotion) » alors que la définition déjà large de cette infraction a été critiquée « régulièrement par les organes des traités et les titulaires des mandats au titre des procédures spéciales ».

Pour le CNDH, il s'agit donc de remplacer les termes « apologie », « propagande » et « promotion » en s'inspirant de la formule « provocation publique à commettre une infraction terroriste » du Conseil européen. Et encore, ce dernier précise qu'il faut « qu'un tel comportement, qu'il préconise directement ou non la commission d'infractions terroristes, crée un danger qu'une ou plusieurs de ces infractions puissent être commises ».
Délits, crimes, et peines alternatives

Enfin, le CNDH conseille aux parlementaires (qui doivent discuter et voter le texte) d'établir des peines plus proportionnelles selon le crime, mais aussi d'établir une fourchette plus réduite « afin de mieux cadrer le pouvoir discrétionnaire du juge pénal ». Et d'éviter des peines trop différentes pour le même crime. D'ailleurs, le conseil leur demande aussi « d'étudier la possibilité » de faire de la tentative de rejoindre des groupes terroristes un délit (puisque une tentative n'est pas aboutie) au lieu d'un crime. Et de prévoir des peines alternatives et des mesures de contrôle judiciaire (comme le bracelet électronique) pour sanctionner la tentative de rejoindre des groupes terroristes et/ou de suivre un entraînement pour le terrorisme.
Enfin, une fois n'est pas coutume, le CNDH recommande de renforcer la législation interdisant et incriminant « expressément le recrutement et l'utilisation d'enfants de moins de 18 ans dans des hostilités » par des groupes armés, ou leur utilisation aux fins de participation active à des hostilités.

Enfants handicapés abandonnés au Maroc : Des établissements sociaux pointés du doigt

Absence d'un minimum de normes de qualité, insuffisance des ressources et d'infrastructures appropriés, difficultés d'accès aux services de santé pour causes des prix élevés des soins et des médicaments, absence de cadres qualifiés et spécialisés dans le domaine, et on passe : Etre handicapé et de surcroit abandonné au Maroc n'est pas une sinécure.

Les enfants en situation de handicap abandonnés au Maroc vivent dans des établissements de protection sociale accentuant la détérioration de leur santé physique et psychique, a estimé, jeudi à Rabat, l'ONG «Handicap International».

C'est en tout cas ce que fait ressortir une étude menée conjointement, sur 22 établissements, par l'UNICEF, le ministère de la solidarité, de la femme, de la famille, du développement social, l'Entraide nationale, le ministère de la santé, la Ligue marocaine de protection de l'enfance, le Conseil national des droits de l'Homme, le ministère des Habous et des affaires islamiques, l'observatoire national des droits de l'enfant et la Rabita Mohammadia des Oulémas.

Selon cette étude sur «les enfants en situation de handicap abandonnés dans les institutions au Maroc», cet état des lieux résulte de l'absence d'un minimum de normes de qualité au sein des établissements sociaux, tant au niveau des ressources humaines que des infrastructures appropriées et de l'accès aux services de santé à cause des prix élevés des soins et des médicaments.

En matière de ressources humaines, l'étude, présentée lors d'une conférence de «Handicap International», montre que les établissements d'accueil ne disposent pas de cadres qualifiés et spécialisés dans le domaine de l'éducation des enfants handicapés, avec une nourrice pour chaque 23 enfants. Côté infrastructures, l'étude déplore l'absence d'infrastructures et d'équipements dédiés aux enfants handicapés et l'inadaptation des locaux à leurs besoins spécifiques, notant que 80 pc de ces enfants n'accède pas à l'enseignement public, en l'absence d'établissement qui leurs sont adaptés. Les subventions de l'Etat, fait-on observer, restent symboliques et ne dépassent pas les 20 pc, alors que le reste est assuré par des acteurs privés, notamment les organisations internationales. Afin de surmonter cette situation difficile, handicap International prône l'élaboration d'un plan d'action visant principalement la promotion de la situation des enfants abandonnés en situation de handicap et la préservation de leurs droits, soulignant la nécessité d'accorder l'appui technique et financier aux établissement d'accueil, d'assurer la formations des ressources humaines et la gratuité des soins et médicaments au niveau des centres hospitaliers publics. Dans une allocution à cette occasion, l'ambassadeur de l'Union européenne à Rabat, Rupert Joy, a indiqué que le Maroc est appelé à assurer les conditions d'accueil et de prise en charge de ces enfants et à garantir leur accès aux soins de santé et à l'éducation publique pour leur éviter de souffrir et aspirer à un bon avenir. De son côté, la directrice générale de la Ligue marocaine pour la protection de l'enfance, Asmae Benabdellah, a affirmé que son organisation s'attèle actuellement à la création de structures régionales dédiées à la prise en charge des enfants abandonnés en situation de handicap, avec l'affectation de professionnels qualifiés, estimant que de tels projets nécessitent l'engagement de tous.

http://www.journaux.ma/sante/enfants-handicapes-abandonnes-au-maroc-des-etablissements-sociaux-pointes-du-doigt

Maroc: Ratification du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture

Le 24 novembre 2014, à la veille du second Forum mondial des droits de l'homme qui s'est tenu à Marrakech entre le 27 et 30 novembre 2014 les autorités marocaines ont ratifié le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture (OPCAT), donnant ainsi l'espoir de voir le pays s'engager sur la voie d'une réelle mise en œuvre des droits fondamentaux des personnes privées de liberté.

Devenant le 76ème État - le quatrième dans le monde arabe après la Tunisie, la Mauritanie et le Liban - à adhérer à cet important instrument du droit international, le Maroc devra mettre en place un mécanisme national de prévention (MNP) contre la torture. Cependant, si l'institution nationale des droits de l'homme marocaine, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), souhaite tenir ce rôle, il lui faudra se mettre rapidement en conformité totale avec les Principes de Paris.

L'entrée en vigueur de ce Protocole optionnel suppose en effet la mise en place, dans le délai d'une année, d'un mécanisme national de prévention (MNP) contre la torture, chargé de visiter tous les lieux de détention du pays sans aucune restriction et d'une manière inopinée. Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) revendique aujourd'hui ce rôle en raison, affirme t-il, de son expérience en matière de visite des lieux de détention.

Cependant une grande partie des défenseurs et des organisations de défense des droits de l'homme appellent à la mise en place d'un mécanisme totalement indépendant du pouvoir exécutif, constitué de personnalités reconnues pour leur engagement, ainsi que d'associations de défense des droits des détenus.

Ainsi, le président de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH) a récemment exprimé son refus que le CNDH soit institué en tant que mécanisme national considérant que « cette institution n'est pas totalement indépendante de l'influence de l'État ».

L'Association marocaine des droits de l'homme (AMDH), qui a boycotté le Forum de Marrakech pour protester contre « les manœuvres déployées contre les associations et les militants des droits humains » par les autorités, réfute également ce choix et considère que le CNDH reste une institution conservatrice qui agit avec « une grande diplomatie » avec les autorités.

Enfin, le Président de la Ligue marocaine pour la défense des droits humains (LMDDH) s'inscrit dans la même lignée, en rappelant que « le CNDH a été incapable de dévoiler les résultats des enquêtes entreprises sur des cas de torture ayant engendré des décès et n'a pas eu l'audace suffisante pour les porter devant la justice ».

Alkarama rappelle pour sa part que le CNDH est une institution établie par un Dahir royal - une décision souveraine et unilatérale du pouvoir exécutif représenté par la personne du Roi et considérée comme une norme supérieure à la loi votée par le Parlement - et est tenue à ce titre de consulter le Roi avant d'examiner toute question relevant de sa compétence, ou d'enquêter sur des violations graves des droits de l'homme. Ce mode de fonctionnement est en contradiction avec les Principes de Paris concernant le statut et le fonctionnement des institutions nationales des droits de l'homme (INDHs).

Un mécanisme national de prévention a un rôle déterminant à jouer pour lutter efficacement contre la torture et les mauvais traitements dans les lieux de privation de liberté et doit, à ce titre, jouir d'une marge de manœuvre illimitée et d'une totale indépendance vis-à-vis du pouvoir exécutif. Pour revendiquer ce rôle et être en mesure de le tenir d'une manière efficace, le CNDH marocain devra par conséquent se mettre en totale conformité avec les Principe de Paris.

http://rapideinfo.net/index.php/regions/19205-maroc-ratification-du-protocole-facultatif-se-rapportant-a-la-convention-contre-la-torture.html